مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

Center for Strategic Studies-University of Karbala

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

في هذا العدد:

نهاية سايكس بيكو؟ (١-٢)

الأزمة الأمنية المزمنة في العراق

المخاطر الكبرى للصراع في العراق

الأربعاء / ٢١ / ٥ / ٢٠١٤

السنة الثانية

العدد ((٧٤))

نشرة استراتيجية يومية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾

(آل عمران/ ١٩١)

في هذا العدد

الافتتاحية

- مستقبل خارطة الشرق الأوسط | ٣

مقالات استراتيجية

- نهاية سايكس بيكو؟ (١-٢) | ٤
- الأزمة الأمنية المزمنة في العراق | ٨
- المخاطر الكبرى للصراع في العراق | ١١
- دور الولايات المتحدة في العراق بعد الانتخابات | ١٥

شؤون اقتصادية

- العراق يعلن عدم تجديد «حماية أمواله» وسط مخاوف بفقدانها | ١٨

هيئة التحرير

رئيس التحرير

المهندس عماد محمد الحسين

هيئة التحرير

د.نصر محمد علي

د. حيدر حسين آل طعمة

حيدر رضا محمد

حسين باسم عبد الأمير

مؤيد جبار حسن

لقاء حامد عباس

إعلام المركز

ليث علي شمران

الموقع الألكتروني

أحمد ستار جابر

التصميم والإخراج الفني

حنان محمد باقر

التدقيق اللغوي

م.م. علاء صالح عبيد

العدد [٧٤]

مستقبل خارطة الشرق الأوسط

ننشـــر في هذا العدد القســـم الأول من ترجمة ملخصة لدراســـة مكونة من عشـــر صفحات تناولت احتمالات تغيّر خارطة الشرق الأوسط باتجاه ظهـــور دويلات صغيرة على أســـس عرقيـــة وطائفية، ونحن بدورنا نود تســـجيل الملاحظات الآتية:

١- هذه الدراســـة منشورة من قبل **"مركز سابان لسياسة الشرق الأوســـط"** الذي يأتي في مقدمة أقسام الأبحاث **"بمعهد بروكينغز"** حيث استطاع أن يحتـــل موقعاً مؤثراً في قطاع مراكز التفكير، وقد أُســـس المركز عام ٢٠٠٢ وســـمي باســـم المتبرع الأساسي لإنشائه رجل الأعمال اليهودي الأميركي **"حاييم ســـابان"** وقـــد دفع ١٣ مليون دولار أميركي لإنشائه.

٢- يمثّل معهد بروكينغز ومركز ســـابان التابع لـــه، آراء وأفكار ومصالح اللوبي الصهيوني في الولايـــات المتحدة، جنباً إلـــى جنب مع المراكز البحثية النشـــطة الأخرى وعلى رأســـها **"معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى"**.

٣- يُعد العراق بعد الغزو محل اهتمام كبير لمركز ســـابان حيث يصدر تقرير باسم **"دليل العراق"** الذي يعد إســـهاماً من قِبل المركز لخدمة صناع القـــرار الأميركي. والدليل عبارة عن تقرير عن الأحوال الداخلية في العراق متمثلة بمؤشرات دالة على حالة الخدمات العامـــة والحالة الاقتصادية والمستوى الأمني في أنحاء البلاد ونسبة الجرائم وغيرها من الإحصاءات.

٤- كما يتولى المركز الإشـــراف على المشروع الدائم لمعهد بروكينغز وهو **"السياسة الأمريكية تجـــاه العالم الإســـلامي"** الـــذي تدعمه كل من **بروكينغز ومؤسســـة فورد والحكومة القطرية**. كما يعمـــل المركز على مشـــروع خاص حول **"الاستراتيجية الأمريكية الإسرائيلية"**.

٥- أهمية الدراسة تأتي من أهمية كاتبها: **"ايتامار رابينوفيتش"** الســـفير الإســـرائيلي السابق في الولايات المتحـــدة والزميل البارز المختص في السياسة الخارجية في المركز.

٦- الأفكار والتوقعات الواردة في هذه الدراسة، التي تركز على احتمالات تشـــظي وتجزئة دول منطقة الشرق الأوسط، تأتي في سياق الأطروحات الكثيرة التي تناولها مركزنا في مناسبات مختلفة، وكان آخرها التحليل الاســـتراتيجي الذي تطرق إلى الأحداث الجارية في الأنبار، وتمت الإشارة فيه إلى أفكار **"برنارد لويس"** الملقب بـ **"شـــيخ المستشرقين"** المنظّر الأول لإعادة رسم خارطة المنطقة بحيث تظهـــر حوالي ٣٤دويلة صغيرة على أســـس عرقيـــة وطائفية، لاتشـــكل خطراً اســـتراتيجياً على إســـرائيل، كحـــال الدويلات والإمارات الخليجية.

٧- في الحقيقة، إن توقعات هذه الدراســـة ما هي إلا تعبيـــر عن **أمنيات وخطط اللوبي الصهيوني** الـــذي يقلقه ويؤرقه وجـــود دول كبيرة ومقتدرة في المنطقة مثل: تركيا وإيران والعراق الموحد ومصر الموحدة ...الخ.

العدد [٧٤]

نهاية سايكس بيكو؟ (١-٢)

الكاتب: ايتامار رابينوفيتش/سفير إسرائيل في الولايات المتحدة سابقاً وزميل بارز مختص في السياسة الخارجية في مركز سابان لسياسات الشرق الأوسط
مركز سابان لسياسات الشرق الأوسط/مؤسسة بروكينغز - ٢٠١٤/٢/١

ترجمة وتلخيص: حسين باسم
مراجعة: د. نصر محمد علي

أدّت الأزمة السورية والأحداث الجارية في العراق، وعدم الاستقرار العام في الشرق الأوسط إلى تساؤل بعض المراقبين عمّا إذا كان سيتم تغيير الجغرافية السياسية تماماً في المنطقة، إذ دفعت إلى إعادة تقييم حدود سايكس بيكو، فالتحدي الذي تواجهه هذه الحدود، لاينبع من دولة قوية أو ايديولوجية، كما في السابق بل من ضعف العديد من الدول العربية التي تبدو على وشك الانهيار أو التفكك

تأملات في مستقبل النظام العربي

في غضون السنوات الثلاث الماضية، كانت الحرب الأهلية السورية البند الأبرز على الأجندة السياسية في الشرق الأوسط، وهيمنت على الخطاب السياسي والدبلوماسي في المنطقة وعلى واضعي السياسات والمحللين والنقاد والمهتمين بشؤونه. وقد بدت الأزمة السورية ومنذ مراحلها المبكرة، على أنها أكثر بكثير من مجرد قضية داخلية. **فقد أصبحت الساحة السورية ساحة صراع بالوكالة بين إيران ومنافسيها الإقليميين وأيضاً ساحة للتنافس الأمريكي الروسي**، وكان للصراع في سوريا تأثيراته غير المباشرة على العديد من الدول المجاورة، وكانت لسوريا الريادة في الربيع العربي.

وكلما ازدادت وطأة الصراع السوري كلما دفع إلى مناقشة وجدل أوسع حول مستقبل نظام الدولة العربي. **فقد أدّى الانهيار في سوريا، والقتال الجاري في العراق، وعدم الاستقرار العام في الشرق الأوسط إلى تساؤل بعض المراقبين عما إذا كان سيتم تغيير الجغرافية السياسية تماماً في المنطقة.**

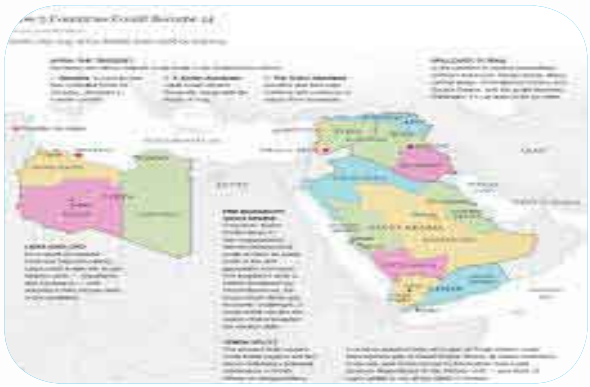

يقول روبن رايت، وهو صحفي وباحث في مركز وودرو ويلسون الدولي للأكاديميين: "لقد أضحت خارطة الشرق الأوسط المعاصر، والتي تعد محورية سياسياً واقتصادياً في النظام الدولي، في حالة يرثى لها". وقد حذر رايت أيضاً من أن الجماعات والايديولوجيات المتنافسة تسحب المنطقة إلى "تكوين خارطة مختلفة من شأنها تبديل المسار الاستراتيجي للجميع، وإعادة تكوين التحالفات والتحديات الأمنية والتجارية وتدفقات الطاقة

ليس للمنطقة فحسب وإنما لجزء كبير من العالم أيضاً". وبشكل مماثل أكد باراغ كنا، وهو زميل بارز في مؤسسة أمريكا الجديدة، قائلاً: "وليس في مكان آخر تتجلى ضرورة إعادة التفكير في "الدولة" أكثر مما هي عليه في الشرق الأوسط". ويرى أن "العالم العربي لن يعود إلى مجده القديم حتى تتم إعادة رسم خارطته بشكل يشبه مجموعة من الواحات الوطنية المستقلة التي تربطها طرق الحرير والتجارة". بينما كتب الجنرال جويل رايبيرن من معهد هوفر، مشيراً إلى أن البديل قد لا يكون دول جديدة وإنما هو ببساطة الانهيار. وأضاف "عند مراقبة سقوط أو قرب سقوط مجموعة من الأنظمة في الربيع العربي فهل تعلمنا شيئاً، إن الدول العربية التي ظهرت مستقرة للناظر من الخارج طوال نصف القرن الماضي كانت في الواقع أكثر هشاشة مما كنا قد فهمنا"، ثم يضيف رايبيرن موجهاً تحذيراً متشائماً ويقول: "إن هذا النزاع يمكن أن يمسنا جميعاً وبشكل جدي، فربما هو في طريقه ليصبح محركاً للجهاد الذي يقذف علينا مهاجمين عازمين على تفجير السفارات والمدن الغربية أو تعطيل أسواق النفط في "الخليج الفارسي" قبل مدة طويلة من أن نكتوي جميعاً بناره المحرقة".

هذا النقاش يتطرق إلى السؤال الرئيس: هل إن انهيار دولة أو عدة دول عربية سيؤدي إلى إنتاج نظام جديد في المنطقة؟

لقد تم تهديد النظام الإقليمي من قبل، غير أن التحدي اليوم هو فريد من نوعه. فالأزمة السورية هي آخر ما دفع إلى إعادة تقييم حدود سايكس بيكو، مع الأخذ بنظر الاعتبار تعدد المشاكل التي سبقت الحرب الأهلية السورية. فطموحات الملكيات في ثلاثينيات وأربعينيات القرن المنصرم كانت قد تحدت النظام بعد الحقبة الاستعمارية. ومن ثم فعلت ذلك عقيدة القومية العربية بقيادة جمال عبد الناصر في الخمسينيات وصدام حسين في عام ١٩٩٠ كلها طرحت تهديدات لحدود سايكس بيكو. **واليوم يتم تحدي تلك الحدود من جديد، ولكن ليس من قبل دولة قوية أو ايديولوجية واسعة وإنما بسبب ضعف العديد من الدول العربية التي تبدو على وشك الانهيار أو التفكك.**

تقيّم هذه الورقة الوضع في سوريا، مع التركيز على ما يمكن أن يؤدي إليه تقسيمها الفعلي أو انهيارها الدائم. وبعد ذلك تتناول الدول المجاورة لسوريا وفرصها في الاستقرار. وتخلص الورقة إلى استكشاف كيف من الممكن للولايات المتحدة وإسرائيل وإيران أن تؤثر على هذا التوازن الهش.

احتمالات تقسيم سوريا أو تفككها

إن تحدي النظام في الشرق الأوسط كان قد سبق الأزمة السورية، كما هو الحال في العراق الذي هو في طريقه إلى الانقسام إلى ثلاثة مكونات، واستيلاء حزب الله على الدولة اللبنانية، وفشل دول أخرى مثل ليبيا واليمن.

وقد كانت سوريا بلداً ممزقاً لأكثر من سنتين مضت. الحرب الأهلية، التي بدأت على شكل سلسلة من المظاهرات الهادئة نسبياً في مارس

آذار ٢٠١١، تطـورت إلى صراع كامـل. اكتسـبت معـه المعارضة السـيطرة على أجزاء كبيرة من البلاد ولكنها فشـلت في الاسـتيلاء على دمشـق أو إسقاط النظام، غير أن النظام، وبمسـاعدة ضخمة من إيران وحزب الله، تمكن من ترسـيخ سيطرته علـى الجزء المركزي من سـوريا متمدداً إلى الغرب والجنوب فضلاً على استعادة أجزاء من البلاد. دبلوماسـياً، اكتسب النظام أيضاً فرصة جديـدة للبقاء عبر تدميره لترسـانة الأسـلحة الكيميائية، وقد يفضي مؤتمر جنيف الثاني إلى تغيير لصالح النظام.

التغيير في الحرب لا ينطوي على انفراج قريب، علاوة على ذلك فإن استراتيجية النظام العسكرية لا ترمي إلى اسـتعادة السيطرة على البلاد كلها في المستقبل القريب. وبدلاً من ذلك يسعى النظام إلى توطيد سـيطرته على الجزء المركزي من سوريا الممتد من دمشق إلى حلب مع التمدد غرباً نحو الساحل والجبال العلوية وجنوباً نحو مدينة درعا. صحيح أن النظام السوري ما يزال يأمل باستعادة السـيطرة على كامل أراضي سوريا، ولكن النكسات العسكرية قد تغير هذا الطموح. **وإن الأسد وأنصاره، يفضلون بطبيعة الحال أن يستعيد النظام السيطرة على كافة أنحاء البلاد، ولكـن يجب علينا أن ندرك بأن مثل هذا الخيار ليس مرجحـاً على المدى القصير.** وفي الوقت ذاته فإن خيار دويلة علوية صغيرة كملاذ أخير هـو أقل جاذبية أيضاً، ولكن يجب على الأسـد أن يخلـص إلى أن فكرة الحفاظ على نظامه في غرب ووسط سوريا قد تكون أفضل خيار متاح له في الوقت الحاضر.

في المحصلة، فإن الجغرافية ومنظومة الأسلحة الكافية سـوف تمكن العلويين مـن الدفاع عن أنفسهم ضد مجزرة متوقعة حال انتصار السنة. استند هذا الرأي على افتراض أن القمع الوحشي للتمرد السني في وقت مبكر من ثمانينيات القرن الماضي من قبل النظام وسفك الدماء أثناء الحرب الأهلية الحالية أثار الأحقاد الانتقامية وان السنة سيسعون لتصفية الحساب فور الانتصار.

ومما له علاقـة بالتهديد الذي تواجهه الحدود التقليدية للشـرق الأوسط، نرى أنه إذا ما قُدِّر للوضع الراهن بالاسـتمرار فسيعني عملياً أن سـوريا قد تقسّـمت ليس إلى جزأين فحسب، وإنما إلى ثلاثة أجزاء، لأن الأكراد في شـمال غرب البلاد من المحتمل أن يقيموا منطقة حكم ذاتي خاصة بهم، بل قد شـرعوا بالسعي لذلك فعلاً. ومع ذلك، فإن مثل هذا التحول إلى الحكم الذاتي سيمضي على أساس الأمر الواقع، وليس بطلب رسمي من أجل الاسـتقلال. إن الأكراد في سوريا، مثل أكراد العراق، يتلهفون للسيادة والاسـتقلال، ولكنهم يعرفـون أن المعارضة التركية الشرسـة تحول دون ذلك، إذ تضم أقلية كردية تتراوح بيـن ١٥-٢٠ في المائة، وتعتقد بأن تشكيل دولة كردية مستقلة منبثقة من العراق على الحدود السـورية سـيكون له تأثيره على السـكان الأكراد في تركيا. وان القيادة الكردية في العـراق تفهم ذلك جيداً، ممـا حدا بها إلى إيجاد تسـوية مؤقتة مع تركيا، ومن المرجح أن يتصرف الأكراد السـوريون بالطريقة نفسها. وحتى الآن، فإن القيادة الكردية في سـوريا قد

انقسمت بشدة حول مجموعة متنوعة من القضايا بما في ذلك الموقف تجاه النظام والمتمردين. ولكن على العموم ركزت قيادتهم جهودها على النأي بالحرب بعيداً عن منطقتهم وعلى التصدي للجماعات الجهادية التي سعت إلى فرض سيطرتها على بعض المناطق الكردية. بيد أنه ومن المرجح أن يتغير هذا الوضع في حال تجزئة الدولة السورية. وإن احتمال وجود منطقة حكم ذاتي كردية في سوريا، متجاورة مع منطقة حكم ذاتي كردية في العراق، مما يزعزع الاستقرار لتركيا، والتي يجب عليها التعامل مع كلتا المنطقتين على حدودها.

ومع احتمال وجود دويلة العلويين يزداد قلق الأتراك أيضاً. ففي حين أن اثنتين من مناطق الحكم الذاتي الكردية على حدودها يمكن أن تستنهض همم سكانها الأكراد، فيتعين على تركيا أيضاً أن تفكر في تأثير وجود دويلة علوية على السكان العلويين في مقاطعة هاتاي التركية. وهو ما دفع بالحكومة التركية إلى السعي للحصول والحفاظ على دور رائد في الأزمة السورية يشعرها بأن لها بعض التأثير على مجرى الأحداث.

وقد اشترك في الحرب الأهلية أربعة من جيران سوريا الخمسة ممثّلين بالعراق ولبنان وتركيا والأردن، ولعبوا دوراً من خلال دعم أحد طرفي الصراع، ومن ثم تأثرهم من جراء استمراره. بالنسبة للبنان فإن الاشتراك لم يكن على الصعيد الرسمي ممثلاً بالدولة أو الحكومة اللبنانية، وإنما عبر حزب الله الذي لعب دوراً مهما في الحرب الأهلية السورية من خلال إرسال آلاف المقاتلين. أما فيما يتعلق بالعراق، فإن حكومة نوري المالكي، التي تمثل اغلبية الشيعة العرب الذين يشكلون ٦٠ بالمائة والحليف المقرب من إيران، فهي تدعم نظام الأسد في الحرب الأهلية، عبر تسهيل نقل السلاح من إيران وتشجيع المتطوعين الشيعة للقتال إلى جانب النظام. وما كان للمجموعات الجهادية الأكثر تطرفاً في سوريا إلا أن أسست في العام ٢٠١٤ "الدولة الإسلامية في العراق والشام – داعش" وتتألف في معظمها من المجاهدين السنة العراقيين المتطرفين، وقد قامت "داعش" بنقل طرفاً من أنشطتها إلى العراق نفسه واستولت على أجزاء منه مثل مدن الفلوجة والرمادي، مما شكّل تحدياً خطيراً لحكومة المالكي، وأفصح في الوقت نفسه عن التفاعل بين الأزمتين السورية والعراقية. إن اسم "داعش" ينطوي على فكرة أن انتصار السنة في سوريا من شأنه أن يؤدي إلى إيجاد كيان لسنة العراق عبر الحدود، يسعى إلى إقامة دولة تنبثق حدودها من داخل أجزاء من العراق وسوريا. **هذه المشاعر ليست مشتركة حتى الآن لدى غالبية السنة في العراق الذين لم يُبدوا استعداداً تاماً للانفصال عن العراق وإنما تقتصر الرغبة على الجهاديين المتطرفين.**

رابط المقال: http://q9r.me/ah2a

العدد [٧٤]

الأزمة الأمنية المزمنة في العراق

الكاتب: مايكل نايتس / خبير أمني وعسكري في معهد واشنطن
بي بي سي نيوز - ٣/١٠/٢٠١٣
ترجمة وتلخيص: لقاء حامد
مراجعة: د. نصر محمد علي

إذا ما استمر العراق في نهجه الحالي، فسوف تحدث المواجهة على الأرجح، ليس في نطاق ما حدث في عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ولكن على نطاق قد يدفع بالبلاد نحو أزمة عسكرية متكاملة الجوانب، وسيكون من السهل التصور بأن السنة سوف يعيشون في حالة شبه دائمة من الاحتلال العسكري من قبل قوات الأمن، وهي نتيجة قد تؤدي بالأزمة الأمنية إلى الاستمرار لما بعد العقد الحالي وتصبح جزءاً من المشهد الإقليمي

يوضح الكاتب في مقاله بأنه **نظراً لغياب التعاون الأمني بين الولايات المتحدة والعراق وغياب قيادة سياسية قوية في بغداد، فإن الأزمة الأمنية يمكن أن تمتد إلى ما بعد العقد الحالي ومن المرجح أن تصبح جزءاً من المشهد الإقليمي.** ومع دخول البلاد عامها العاشر وهي ما تزال في أزمة أمنية عميقة تتضح من خلال تفاقم عدد الهجمات الإرهابية، فذلك أمر يستحق استقصاء العوامل التي تغذّي الصراع والجهات الفاعلة العنفية التي تعمل على إحباط الجهود التي تقوم بها قوات الأمن العراقية.

تسارع خطى تنظيم القاعدة

يشهد العراق أزمتين أمنيتين منفصلتين لكنهما متداخلتين. ويميِّز الخبراء بين فرع تنظيم القاعدة الذي ينفّذ هجمات تكبد خسائر ضخمة، وبين ما يمكن أن يطلق عليه "التمرد الطبيعي" الذي تضطلع به خلايا شيعية وسنية متشددة على المستوى المحلي. وسائل الإعلام الدولية تبدي الاهتمام الأكبر بالهجمات المتناسقة عن طريق السيارات المفخخة لتنظيم القاعدة في مواقع متعددة، حيث إنها واسعة الانتشار وكثيرة العدد، كما أن وقوع الحوادث الضخمة من قبل داعش وغيرها من المنظمات المنتسبة لتنظيم القاعدة آخذ في التسارع.

الجماعات المحلية

بقدر ما تبدو الأوضاع سيئة، إلا أن المقاييس الأكثر أهمية التي ينبغي مراقبتها هي تلك المرتبطة بالهجمات الأقل حجماً من قبل متشددين قوميين أو طائفيين - معظمهم جنود سابقون أو أعضاء ميليشيات- يدافعون عن مدنهم أمام كافة الوافدين لمدة دامت عقداً من الزمن. أما المقاتلون الآخرون التابعون للجماعات المتمردة الرئيسة كالقاعدة والحركة النقشبندية البعثية المتشددة فضلاً على الميليشيات الشيعية التي تدعمها إيران مثل "عصائب أهل الحق" أو "كتائب حزب الله"

فأغلبهم "متمردون محترفون" وعضويتهم في هذه الجماعات تعد المصدر الرئيس لدخلهم ونشاطهم يتبع أفكار المجموعة العقائدية التي ينتمون إليها وكذلك ممولوها والدعاة لها. التوترات الطائفية في المنطقة، وخاصة تلك المنبثقة عن الأزمة في سوريا والسياسة العراقية المحلية، تعطي رؤية واضحة عن عمليات تلك الجماعات القتالية المحلية، فهجماتها آخذة بالتزايد، لكن يبقى لتنظيم القاعدة حصة الأسد، فقد زادت العمليات الإرهابية بانتظام ووصل إلى أكثر من ١٢٠٠ حادث خلال عام ٢٠١٣، وذلك يبين لنا أن العنف في العراق يقتصر إلى حد كبير على الهجمات التي تقوم بها الخلايا المتشددة الصغيرة، في حين ما يزال العنف بين المدنيين والأطراف العرقية والطائفية قليلاً نسبياً.

هجمات انتقامية

يتساءل الكاتب عما إذا كان هذا الوضع سينتهي أم لا، ثم يستطرد في وصفه للوضع قائلاً: إن ما يقرب من عامين من الهجمات التي أوقعت خسائر ضخمة ومكثفة بدأت تمثل اختباراً صارماً لصبر الشيعة، أسفر عن وجود أدلة متزايدة بشأن القيام بهجمات انتقامية على مساجد سنية وخطباء ومدنيين. **في بغداد، التي تعد بؤرة التوتر الطائفي، تتواطأ قوات الأمن التي يهيمن عليها الشيعة مع الأعمال الانتقامية الخفية التي يقوم بها رجال "عصائب أهل الحق" وأتباع رجل الدين الشيعي المتطرف مقتدى الصدر. ولذا فإن العديد من السنّة في بغداد يعتقدون بأن قوات الأمن العراقية هي ميليشيا شيعية في الحقيقة، حيث تعمل تلك القوات على مطاردة أهل السنة وحصرهم في مناطق معزولة وإخضاعهم لإجراءات قمعية وعزلة اقتصادية.** كما أن الهجمات الطائفية ضد الأقلية السنية تتسارع هي الأخرى في البصرة، المحافظة الجنوبية الغنية بالنفط، انتقاماً لزيادة التفجيرات التي يقوم بها تنظيم القاعدة.

قوات الأمن المنهكة

يشير الكاتب هنا إلى أن المدنيين يميلون إلى قتل بعضهم البعض عندما يشعرون بأن قوات الأمن لا تتمكن من حمايتهم، الأمر الذي يعكس واقعاً يثبت بأن قوات الأمن العراقية غير قادرة على الحد من العنف، سواء من قبل تنظيم القاعدة أو غيرهم، **فقوات مكافحة الإرهاب العراقية منهكة وتفتقر إلى القوة، كما أن تمويلها وعلاقات قياداتها يحكمها الروتين والبيروقراطية والتناحر السياسي ولا تستطيع مضاهاة القدرة الجوية والاستخباراتية التي استخدمتها الولايات المتحدة في العراق وأدت إلى نجاح الحرب ضد القاعدة في المدة بين ٢٠٠٦ - ٢٠١٠.** أضاعت كل من بغداد وواشنطن فرص التعاون في مجال مكافحة الإرهاب منذ انسحاب القوات الأمريكية عام ٢٠١١، وتخلت قوات الأمن العراقية تماماً عن الصيغة الفاعلة لمكافحة التمرد التي وضعها التحالف بقيادة الولايات المتحدة، ولجأت بدلاً عنها إلى الأساليب التقليدية التي أتت بنتائج عكسية، مثل الاعتقالات والعقاب الجماعي. **ولا يستطيع الجيش العراقي تحمل ضغط العمليات المستمر خارج المدن، فقدراته اللوجستية آخذة بالانهيار، كما اتضح أن قدراته الجوية والاستخباراتية غير كافية لتغطية المساحات الريفية الشاسعة في البلاد.** ومع استبعاد الكثير

من الخبرات العسكرية التي كانت في السلطة في عهد صدام حسين بسبب سياسة اجتثاث البعث، فإن الجيش الجديد المكون من مليون شخص والذي تم بناؤه عام ٢٠٠٣ لم يحظَ بالمرونة المؤسسية المطلوبة للاستمرار عقب الانسحاب الأمريكي.

خطر وقوع أزمة

من الجدير بالذكر أن الحملة العسكرية لهزيمة المتمردين تمثل انحرافاً عن الجهود السياسية المتزامنة، فعلى الرغم من أن السياسيين العراقيين لهم خبرة جيدة في إبعاد البلاد عن المواجهة الطائفية في اللحظة الأخيرة، إلا أنه لا يوجد في العراق ما يعادل "لجنة تقصي الحقائق والمصالحة" في جنوب أفريقيا، ولا توجد حالياً شخصيات عراقية أو زعماء ملهمون قادرون على التعامل مع تاريخ بلادهم المرير المطبوع بالديكتاتورية وعدم المساواة.

وفي نهاية المقال يذكر الكاتب أنه **إذا ما استمر العراق في نهجه الحالي، فسوف تحدث المواجهة على الأرجح، وليس في نطاق ما حدث في عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ، ولكن على نطاق قد يدفع بالبلاد نحو أزمة عسكرية متكاملة الجوانب، وسيكون من السهل التصور بأن السنة سوف يعيشون في حالة شبه دائمة من الاحتلال العسكري من قبل قوات الأمن، وهي نتيجة قد تودي بالأزمة الأمنية إلى الاستمرار لما بعد العقد الحالي وتصبح جزءاً من المشهد الإقليمي.**

شكل يوضح عدد القتلى بين صفوف المدنيين جراء العمليات الإرهابية بين عامي ٢٠٠٨- ٢٠١٣.

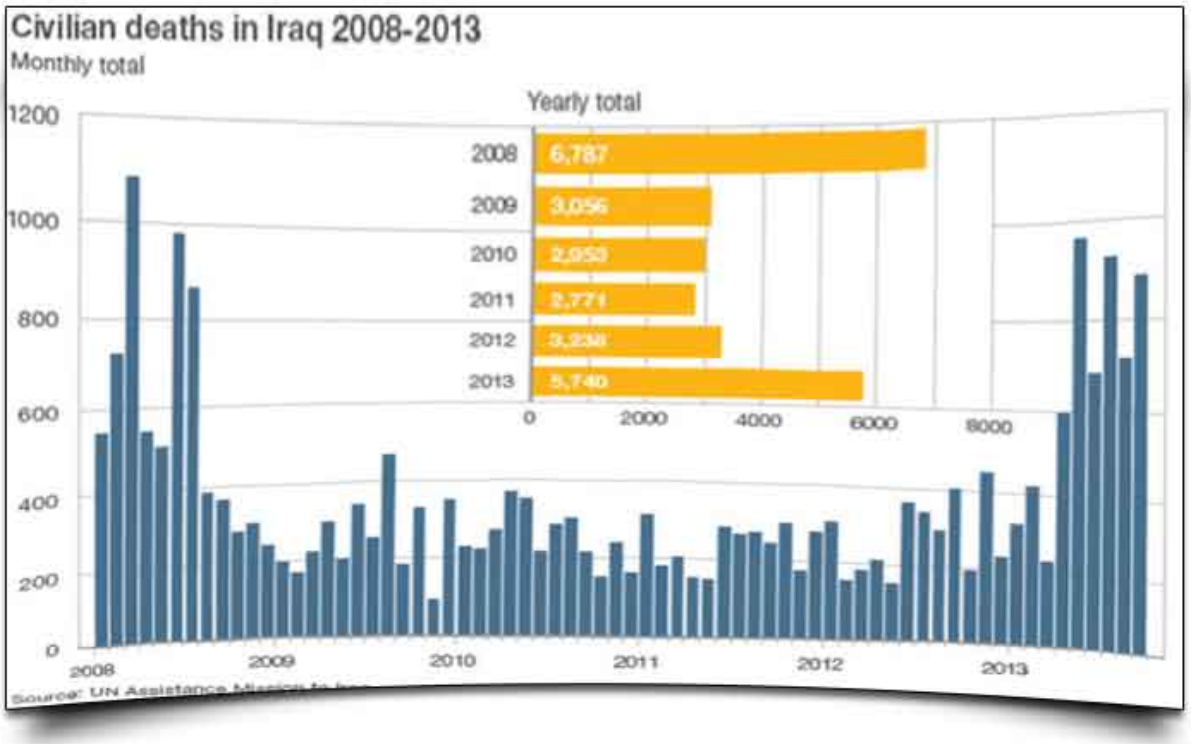

رابط المقال: http://q9r.me/g9az

العدد [٧٤]

المخاطر الكبرى للصراع في العراق

مقابلة أجريت مع "جين عراف" / مراسل مجلة كريستشيان ساينس مونيتور والجزيرة / بغداد المضيّف: المحرر الاستشاري "برنارد كويرتزمان" مجلس العلاقات الخارجية - ٩ / ١ / ٢٠١٤

ترجمة وتلخيص: لقاء حامد

مراجعة: د. نصر محمد علي

قوات الأمن العراقية ما زالت ضعيفة نسبياً وقد فقدت إمكانية الحصول على المعلومات الاستخباراتية، وما تفعله الإدارة الأمريكية الآن هو زيادة مساعدة العراق في مكافحة الإرهاب، ولاسيما في تقاسم المعلومات، والمساعدة في معرفة الأهداف الخطرة، ولكن هذا ما زال غير قادر على أن يحلَّ محل المنظومة الأمريكية المتكاملة التي كانت تسيطر على الأوضاع قبل الانسحاب

بيّن الصحفي المخضرم جين عراف «أن عودة ظهور تنظيم القاعدة في محافظة الأنبار دفع المالكي إلى التهديد بشنّ هجوم على الفلوجة، التي ترزح تحت سيطرة المتشددين، ويبدو الأمر كأنه قتال حتى الموت، وأضاف بأن المالكي يواجه واحدة من أعمق الأزمات قبل الانتخابات المقررة في ٣٠ نيسان. وفي الوقت الذي تسعى فيه حكومة المالكي الشيعية جاهدة من أجل بقائها في السلطة، يشعر العديد من السنة بأنهم في خطر يتمثل باستبعادهم من المشهد السياسي.

بدأت المقابلة بالسؤال الآتي:

كيف أصبح حال العراق بعد مغادرة القوات الأمريكية؟

يبدو الوضع في بغداد طبيعياً ما لم يكن هناك تفجير انتحاري، ولكنه كئيباً نوعاً ما والسبب في ذلك أن جميع عائدات النفط التي تتدفق على البلد لم تُحدِث تغييراً إيجابياً وملحوظاً. إن العراق بلد مرن ويصارع بشكل لا يصدّق من أجل البقاء، ولكن هذا بالتأكيد ليس ما تصورته الولايات المتحدة عندما أطاحت بصدام حسين عام ٢٠٠٣.

كيف تصف حكومة المالكي؟

إن حكومة المالكي، ما عدا حكومة بشار الأسد، هي الحكومة الشيعية الوحيدة في الشرق الأوسط في الوقت الراهن وهذا يحدث للمرة الأولى منذ مئات السنين. ولكن المشكلة الأساسية أنهم ما زالوا يشعرون كأنهم في صراع من أجل البقاء، وربما يكون الأمر كذلك، **ويترتب على هذا الاعتقاد بأن دول الخليج العربية تحاول بنشاط زعزعة استقرار الحكومة وبأن الاحتجاجات السنية في الأنبار والمحافظات السنية الأخرى خلال العام الماضي هي غطاء لتنظيم القاعدة**، وفي اعتقادهم أيضاً

أن هدف القاعدة الرئيس هو إسقاط حكومتهم، ولذلك فإن كل قرار حكومي تقريباً مبني على أساس الخوف من إزاحتهم من السلطة لأنهم شيعة ولأنهم محاطون بجيران معادين لهم.

ما مقدار تأثّر حكومة المالكي بإيران؟

يفترض عامة الناس أنه بسبب كون إيران شيعية فالمالكي وحكومته دمية في يدها، ولا أعتقد أن هناك ما يثبت ذلك. لقد حاولت الحكومة العراقية النهوض قدماً بسياسة مستقلة وبطريقة مستقلة، ولكنها بطبيعة الحال تربطها علاقات قوية جداً مع ايران وبلدان أخرى.

هل أثّر القتال في سوريا على النزاع الطائفي في العراق؟

عندما بدأت أزمة سوريا تنكشف، كان الخوف من أن تصبح صراعاً طائفياً شاملاً، ما نعنيه أن النزاع في سوريا هو حرب بالوكالة بين إيران - وهي قوة مهمة في الشرق الأوسط وأكبر مساند لسوريا- وبين بقية المنطقة. **لذلك فإن دولاً مثل تركيا والمملكة العربية السعودية وبعض دول الخليج الأخرى تنظر إلى سوريا على أنها ساحة معركة مهمة، حيث لأول مرة ومنذ قرون أصبح من الممكن هزيمة إيران عن طريق الإطاحة بالحكومة السورية.** علاوة على ذلك، ينبغي أن نضع في الحسبان مقدار قوة وانتشار تنظيم القاعدة في الوقت الراهن وأن لا ننسى بأن هناك مئات من الفصائل المنشقة تقاتل في سوريا، مما يجعل الأمر معقداً للغاية. وعلى الرغم من أن الحكومة العراقية قد أغلقت الحدود مع سوريا بكتل خرسانية، إلا أنها ما تزال سهلة الاختراق للغاية من قبل المقاتلين الذين يجتازونها ذهاباً وإياباً، مما سهّل دخول المقاتلين السوريين التابعين لتنظيم القاعدة والمتمرسين على القتال إلى العراق.

وكيف يؤثر ذلك على محافظة الأنبار؟

تعد الأنبار أكبر محافظة في العراق ومن الصعب التعامل معها لكونها تمتاز بطابع قبلي ومحافظ بشكل ملحوظ وحتى صدام حسين واجه صعوبة في استرضاء القبائل هناك، وكان ذلك جزءاً من المصاعب التي واجهت القوات الأمريكية التي دخلت تلك المحافظة وفتحت النار على متظاهرين في الفلوجة فكانت الشرارة التي مهدت الطريق لسلسلة من المآسي، وتلا ذلك قيام أهالي المنطقة بقتل أربعة من المقاولين الأمريكيين، إن سفك الدماء المستمر وعدم الإحساس بالأمان من الطبيعي أن يترك المجتمع في حالة هيجان ورفض، لذلك كانت الفلوجة وباقي أجزاء المحافظة أرضاً خصبة إلى حد ما لنشاط تنظيم القاعدة إلى جانب الفراغ الأمني وهذا يعني قدرة التنظيم على الازدهار هناك بمساعدة بعض القبائل. ولكن الذي حصل أن التنظيم بالغ في بسط يده على المدينة وحاول

الاستيلاء على كل شيء فانقلبت القبائل ضده لأنها كانت تسعى لتحقيق مصالحها بشكل رئيس، فرفضت التعاون مع القاعدة وتعاونت مع القوات الأمريكية آنذاك، فتأسست قوات الصحوة، وتم ضرب تنظيم القاعدة وإجباره على الخروج من المدن، وبعد مغادرة الأمريكيين البلاد، عاد تنظيم القاعدة إلى المنطقة لأسباب عدة، أحدها أنه وجد أرضاً خصبة بسبب حالة السخط التي تسود المنطقة والناتجة عن عدم تلبية مطالب السنة والاعتراف بها من قبل حكومة المالكي، مما ولّد شعوراً لديهم بأنهم سوف لن يكونوا جزءاً من العراق، لذلك بدأوا يبحثون عن بدائل مهما كانت غير مستساغة.

كيف وجدتَ محافظة الأنبار عندما كنت فيها منذ عدة أسابيع؟

من التطورات الهامة خلال العام الماضي، أن مناطق في العراق تم عزلها وكانت الفلوجة والرمادي من بينها، فقد عزلت قوات الجيش العراقي الأنبار عن بغداد التي تبعد أربعين ميلاً عنها، وذلك بسبب المخاوف من قبل الحكومة وقوات الأمن من أن تكون مصدراً لكثير من الانتحاريين والمواد اللازمة للتفخيخ التي تنفجر كل يوم تقريباً في العاصمة، وأصبح من الصعب جداً بالنسبة للمقيمين في محافظة الأنبار الذهاب والإياب، كما أن هناك نقاط تفتيش أمنية تقوم بإعادة الكثير من القادمين من مناطق الأنبار.

ما حدث ليس فقط في الأنبار والفلوجة، ولكن في الكثير من الأحياء السنية في بغداد، فيوم الجمعة لا يمكنك الدخول أو الخروج من بعض الأحياء السنية، لأن قوات الأمن قلقة من حدوث احتجاجات بعد صلاة الجمعة، إنه انقسام عميق اتّسع خلال العام الماضي، **وزاد الأمر سوءاً بعدما قام المالكي بتفكيك مخيم احتجاج السنّة في الفلوجة، وبذلك أعطى تنظيم القاعدة مسوّغا للعودة والاستيلاء على أجزاء من الفلوجة والرمادي.**

على ما يبدو أن القبائل تمردت ضد القاعدة في الرمادي؟

إنضمّت بعض العشائر في الرمادي إلى القوات والشرطة العراقية، والبعض الآخر مع تجمع القبائل لمحاربة تنظيم القاعدة، وذكرت التقارير أن معارك متفرقة جرت بينهم، تمكنت القبائل فيها من الانتصار على تنظيم القاعدة وإجلاءه عن أجزاء كبيرة من الرمادي، **وعلينا أن لا نغفل عن أن داعش تعد الواجهة الجديدة للتنظيم في العراق وهي ممولة جيداً وأفرادها مدربون تدريباً جيداً يفوق الوصف وعلى استعداد لفعل أي شيء بما في ذلك تفجير أنفسهم.** ولا يبدو أن هناك نقصاً في أعداد المقاتلين الأجانب والانتحاريين ولم يلاحَظ فتورهم، لذا من الصعب مقاتلتهم مهما كانت القوات الأمنية فعالة ونشطة. وقارن الكاتب داعش بتحالف القبائل الذي لم يموّل وتم تجاهله، ليس من قبل الولايات المتحدة عند مغادرتها فحسب، بل ومن قبل الحكومة العراقية أيضاً.

ماذا تتوقع أن يحدث في الفلوجة حيث الجيش يرابط خارج المدينة على أهبة الاستعداد؟

الجيش أساساً تم طرده من المدينة في العام الماضي، وفي اتفاق مع القبائل وافقت الحكومة

العراقية على سحب الجيش، لذا فإن حفظ الأمن في الفلوجة أصبح من مسؤولية القبائل وقوات الأمن والشرطة القبلية المحلية، **ويتمركز الجيش الآن في ضواحي الأنبار وخارج الفلوجة في انتظار الأوامر من المالكي للانتقال ومهاجمة المدينة التي احتُلت من قبل القاعدة، وإذا ما حدث ذلك، فإنه سيكون كارثياً بكل المقاييس وهذا شيء لا يريد المالكي فعله، لأنه يدرك المخاطر الكامنة خلف القيام بإرسال جيش غير كفوء ولا يمتلك مهارة عالية ولا يحظى بأي شعبية في المنطقة التي أُرسل إليها**، حيث إن قوات الأمن مكروه بسبب الاعتقالات والمداهمات والإعدامات من دون محاكمة عادلة.

هل تؤثر الاضطرابات في الأنبار على الانتخابات المقرر إجراؤها في ٣٠ نيسان؟

هناك الكثير من الناس يشعرون أنها خطوة سياسية -أي الهجوم على الفلوجة- من قبل المالكي قبل الانتخابات لتعزيز سلطته، ولكنه أمر مستبعد، فالرهانات والمخاطر هناك عالية جداً، والعواقب قد تكون فادحة، لذلك فإن المالكي حقاً في مأزق، **إذ لم يكن توقيته مناسباً عندما أرسل قوات الأمن لتفكيك مخيم الاحتجاج في الفلوجة،** وبالتأكيد لم يكن من مصلحته تجاهل مطالب المتظاهرين واعتقال السياسيين السنّة الكبار بدلاً من التفاوض معهم وتقديم تسوية سياسية، ولكن التسوية ليست إحدى السمات المميزة للسياسة العراقية. ومرة أخرى حتى في السياسة يُنظر إلى هذا على أنه نضال مستميت، فالحكومة العراقية تعتقد أنها تناضل من أجل بقائها، وأهل السنة من ناحيتهم يشعرون أنهم في خطر إزالتهم من المشهد السياسي.

هل لدى الولايات المتحدة دور تلعبه؟

دورها ضعيف فهي غائبة عن الساحة بشكل ملحوظ، فقد صرّحت الإدارة الأمريكية بوضوح قائلة إن ما يحدث في الأنبار ليس حربها، لذلك عندما قال وزير الخارجية جون كيري: «هذا هو قتالهم» أي قتال العراقيين أنفسهم. يمكنك أن تتخيل وقْع كلامه هذا ليس على العراقيين فقط، بل على الأميركيين الذين قاتلوا وخسروا أفراداً منهم في الفلوجة والأنبار. العراقيون لا يريدون عودة القوات الأمريكية، ولكنهم بحاجة إلى بعض الدعم والمساعدة السياسية. الكثير في الفلوجة وأماكن أخرى يخشون استخدام الصواريخ والطائرات الأمريكية من دون طيار ضدهم. **قوات الأمن العراقية ما زالت ضعيفة نسبياً وقد فقدت إمكانية الحصول على المعلومات الاستخباراتية عندما غادر الأمريكيون البلاد،** حيث أخذوا معهم التكنولوجيا والخبرات ولم يكونوا قادرين على تدريب العراقيين على الاستمرار في هذا العمل، وما تفعله الإدارة الآن هو زيادة مساعدة العراق في مكافحة الإرهاب، بحيث يكون هناك مزيد من تقاسم المعلومات الاستخباراتية، والمساعدة في معرفة الأهداف الخطرة، ولكن هذا ما زال غير قادر على أن يحلَّ محل المنظومة الأمريكية المتكاملة التي كانت تسيطر على الأوضاع قبل الانسحاب.

رابط المقال: http://goo.gl/MvKrG6

دور الولايات المتحدة في العراق بعد الانتخابات

الكاتب: مايكل نايتس / خبير أمني وعسكري في معهد واشنطن
معهد واشنطن - ٢٤/٤/٢٠١٤
ترجمة وتلخيص: حيدر رضا محمد
مراجعة: د. نصر محمد علي

إن واشنطن ستمارس ماتراه مناسباً للتواصل بشأن دعم مكافحة الإرهاب، بما في ذلك تكثيف هجمات الطائرات من دون طيار، وهذا سيكون متاحاً فقط للحكومة التي تمارس باستمرار تقاسم السلطة مع الطوائف والأعراق بشكل أكبر بكثير مما حدث خلال حقبة ولاية المالكي الثانية

ابتدأ مايكل نايتس الزميل بمعهد واشنطن مقاله بالإشارة إلى الانتخابات البرلمانية في ٣٠ نيسان، حيث يتوجه العراقيون لانتخاب أعضاء مجلس النواب الذي يضم ٣٢٨ مقعداً لأربع سنوات مقبلة. وتابع الكاتب قائلاً: **وبعد الانتخابات سوف تبدأ مساومات تشكيل الحكومة المقبلة بعيداً عن أعين الجمهور وخلف الأبواب المغلقة.** وأكد الكاتب على أن الولايات المتحدة قد حثت بغداد على ضمان إجراء التصويت في موعده المحدد وفي جميع أنحاء البلاد، وبصورة حرة وعادلة. **وقد يكون لواشنطن دور في تشكيل الحكومة العراقية مشابها لدورها في عملية البناء، إلا أنه أكثر تحدياً. وفي الواقع، إن طريقة استجابة الحكومة الأمريكية بعد إنجاز الانتخابات يمكن أن تضع أسس لشكل العلاقات الثنائية بين البلدين طيلة ولاية الحكومة المقبلة.**

تشكيل الحكومة يتجه نحو حقل الألغام

ويشير الكاتب إلى عملية تشكيل الحكومة العراقية التي عادة ما تكون مطولة ومعقدة، حيث استغرقت المصادقة على نتائج الانتخابات في عام ٢٠٠٦ ثمانية أسابيع، وأربعة عشر أسبوعاً في عام ٢٠١٠، وبمجرد أن يتم الاتفاق على النتائج، يجب على المشرعين انتخاب رئيس البرلمان خلال الجلسة الأولى، وبعدها عليهم عقد جلسة ثانية خلال شهر لانتخاب رئيس البلاد بأغلبية الثلثين، ويفرض اختيار الرئيس قيداً زمنياً على تشكيل الحكومة في غضون خمسة عشر يوماً. ويمكن اختيار رئيس الوزراء بإحدى الطرق التي اعتُمدت في ٢٠٠٦ و٢٠١٠، **وإذا ما تم ذلك فإن الكتل الشيعية سوف تجتمع سراً للتفاوض على من سيصبح رئيس الوزراء المقبل، متعاملين مع الفصائل الأخرى بوصفها أطرافاً ثانوية يمكن دمجها بعد الاتفاق الذي يتم التوصل إليه.** وكبديل لذلك يستطيع رئيس الوزراء نوري المالكي وخصومه الشيعة السعي لحشد أكبر عدد من المقاعد من الكتل غير

الشـــيعية من أجل إيجاد كتلة كبيرة قبل تسمية رئيس الوزراء. **وسوف يمثل هذا نقطـــة تراجع تاريخية في التضامن الشيعي، وهي نتيجة عملت الأحزاب الشيعية والمؤسسة الدينية الشـــيعية وإيران بجد من أجل تجنبها منذ عام ٢٠٠٣.**

دور القوى الخارجية

ســـعت الكتل العراقية عادة إلـــى جذب القوى الخارجية مثل الولايات المتحدة وإيران وتركيا ودول الخليـــج لتعزيـــز فرصها في تشـــكيل الحكومـــة. فقـــد أعطت مراحل مابعد الانتخابات ٢٠٠٦ و ٢٠١٠ دروساً يمكن أن تساعد واشنطن على المشاركة البناءة في مرحلة مابعد انتخابات عام ٢٠١٤. **فقد لعب السفير الأمريكي زلمـــاي خليل زادة دوراً محوريـــاً بعد انتخابات عام ٢٠٠٦ في اختيار ودعم المالكي بوصفه مرشـــح الكتلة الشيعية ليصبح رئيساً للـــوزراء، إلا أن أمريكا كانـــت أقل حزماً في عام ٢٠١٠، حيث انتظرت نتيجة المفاوضات بين الكتل الشيعية التي لم يبرز منها أي بديل للمالكـــي.** وبعد ذلك ركز مسؤولون أمريكيون علـــى ضرورة أن تتجه الحكومة العراقية نحو اســـتيعاب كل الأطراف، غيـــر أنه من وجهة نظر خصوم المالكي، بدت واشـــنطن وكأنها تتخلى عن المعارضة، وذلك بإيجادها انطباعاً يدل علـــى أن الحكومة الأمريكية تدعمه - أي المالكي- بشكل ثابت.

أمـــا عن دور إيران فيـــرى الكاتب أنها كانت على الأرجح القوة الأكثر تأثيراً أثناء تشـــكيل الحكومة، فعلى ســـبيل المثـــال، أدّى التأثير الإيراني على الزعيم الشـــيعي مقتدى الصدر إلى تقويض محاولة إبراهيم الجعفري للاحتفاظ برئاسة الوزراء في عام ٢٠٠٦، وإعادة تعيين المالكي في عام ٢٠١٠، كذلك شجعت طهران على إعادة تعيين الرئيس جلال الطالباني أثناء تجمع الفصائل الشيعية العراقية في إيران قبل انتخابات عام ٢٠١٠. إلا أن عدم قـــدرة إيران على إبعاد الصدر عن التصويت لصالح سحب الثقة أظهرت أنها فقدت درجة من النفوذ على الزعيم الشـــيعي في تلـــك المرحلـــة. وكذلـــك يبدو أنها فشلت في كسب دور أكبـــر لفصيلها المفضل "الاتحاد الوطني الكردستاني" في المفاوضات الأخيرة لتشكيل حكومة إقليم كردستان. **وما يزال لإيران دور قـــوي في الأحداث الســـورية، إلا أن تأثيرها على تشـــكيل قيادة العراق المقبلة قد يواجه صعوبة أكبر مما كانت عليه في السابق.**

وعـــن دور تركيا ودول الخليـــج يرى مايكل نايتس أنـــه عندما يتعلق الأمـــر بالتأثير على السياســـة العراقية، فإن الـــدول ذات الأغلبية الســـنية تقتصر إلـــى حدٍّ كبير على المســـائل

الثانوية السياسية لدى الطائفة السنية والكردية. ففي عام ٢٠١٠، كانت القائمة العربية القومية ذات الأغلبية السنية المفضلة لدى تركيا وكذلك كان ائتلاف دولة القانون مفضلاً لدى تركيا لحين تحالفه مع قوى شيعية أخرى. **إن أنقرة فشلت في تقويض إعادة تعيين المالكي، مما أدّى إلى تأزم العلاقات مع الحكومة العراقية الجديدة**، ويمثل ذلك تحذيراً واضحاً ضد محاولة اختيار فائز في ظل غياب السيطرة القوية على النتيجة.

التداعيات على سياسات الولايات المتحدة

إن الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٤ هي الأولى بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق، لذا فهي تعد اختباراً حاسماً ليس للديمقراطية العراقية فقط، بل للعلاقات الأمريكية العراقية أيضاً. وقد تجنبت واشنطن بشكل واضح دعم أي مرشح حتى الآن، وعليها أن تجعل موقفها هذا واضحاً للعيان؛ لئلا يكون عرضة للتفسيرات الخاطئة.

ويقال ان واشنطن ستمارس ماتراه مناسباً للتواصل بشأن دعم مكافحة الإرهاب، بما في ذلك تكثيف هجمات الطائرات من دون طيار، وهذا سيكون متاحاً فقط للحكومة التي تمارس باستمرار تقاسم السلطة مع الطوائف والأعراق بشكل أكبر بكثير مما حدث خلال حقبة ولاية المالكي الثانية. وخلال مرحلة تشكيل الحكومة التي ربما تطول لمدة تتراوح بين ستة إلى تسعة أشهر، سيكون أمام واشنطن مهمة لا تُحسد عليها، وهي دعم العراق في صراع يائس مع المسلحين المتطرفين، وكذلك تقييد ميول حكومة تصريف الأعمال تجاه ممارسة سلطات الطوارئ التي قد تحبط الانتقال السلمي للسلطة وزيادة استعداء السنة في العراق والمنطقة.

وينبغي على الولايات المتحدة أن تبقى على دراية **باحتمال انهيار محتمل في العلاقات بين بغداد وحكومة إقليم كردستان**. فعلى مدى الأشهر الستة الماضية، عملت واشنطن بجدية من أجل تقريب المالكي والأكراد نحو عقد اتفاق حول تقاسم إيرادات النفط، إلا أن تلك العملية انهارت وتعثرت بسبب محاولات كسب الناخبين في بغداد. وفي أعقاب الانتخابات سوف يبقى البرلمان العراقي مجتمعاً في جلسة خاصة ومطولة إلى حين الموافقة على موازنة عام ٢٠١٤، التي تتضمن بنوداً تنص على قدرة الحكومة المركزية على قطع المخصصات المالية لحكومة إقليم كردستان.

واختتم الكاتب مقاله بالإشارة إلى أن تمرير الموازنة يمثل أولوية لجميع الفصائل العراقية، إلا أن استبعاد نصوص مناهضة للأكراد سوف يؤسس قوة دافعة يمكن أن تستمر لحين الانتهاء من عملية تشكيل الحكومة، ووفقاً لذلك **على المسؤولين الأمريكيين في العراق أن يركزوا جهودهم بعد الانتخابات على توجيه تدفق النفط الكردي عبر نظام الصادرات الفيدرالي واستعادة تحويلات بغداد المالية لتسليمها إلى حكومة إقليم كردستان.**

رابط المقال: HTTP://Q9R.ME/5R2B

العدد [٧٤]

العراق يعلن عدم تجديد "حماية أمواله" وسط مخاوف بفقدانها

إعداد: د. حيدر حسين آل طعمة

أكدت وزارة المالية، يوم الأربعاء ١٤ ايار، أنها لن تطلب تجديد الحماية الأميركية على الأموال العراقية المودعة في مصارفها، ليتولى البنك المركزي العراقي مسؤولية إدارتها بعد الخروج من طائلة البند السابع لميثاق الأمم المتحدة، وفي حين بيّن البنك المركزي أنه أوفى بالتزاماته تجاه الغالبية العظمى من الدائنين، وأن ما تبقى منهم "لا يشكلون مصدر قلق"، اعترضت اللجنة المالية النيابية، على ذلك وحمّلت الحكومة والبنك المركزي مسؤولية "أي ضياع لتلك الأموال".

وقال وكيل وزير المالية فاضل عبد النبي: إن "العراق طلب من الإدارة الأميركية ثلاث مرات من قبل حماية أمواله المودعة في بنوكها"، مشيراً إلى أن "أول تلك الطلبات كان للمدة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٢، والثانية لعامي ٢٠١٢ – ٢٠١٣، والثالثة لعامي ٢٠١٣ – ٢٠١٤".

وأضاف عبد النبي، أن تلك "الطلبات تنتهي عادة في (الـ٢٢ من ايار) سنوياً"، مبيناً أن "العراق قرر هذه المرة عدم تجديد مطالبة الإدارة الأميركية بحماية أمواله".

وأوضح وكيل وزير المالية، أن هذا "القرار جاء لأسباب مختلفة أهمها **أن الأموال العراقية في البنوك الأميركية باتت آمنة ولا خوف عليها، لأنها تعود إلى البنك المركزي العراقي وفقاً للقانون الأميركي**"، مؤكداً أن أي أموال تعود إلى البنوك المركزية التي تعد هيئات مستقلة تعنى بتنظيم اقتصاد بلدانها وتطويره، تخضع لحماية البنوك الأمريكية".

وذكر عبد النبي، أن "**السبب الآخر لعدم تجديد تلك الحماية، يعود للضغوط الكبيرة التي تعرّضت لها الحكومة الأميركية من قبل الرأي العام والوسط السياسي وبعض أعضاء الكونغرس، لرفع حمايتها عن تلك الأموال لأنها سببت حرجاً لبلادهم**".

من جانبه أكد البنك المركزي العراقي، قدرة العراق على حماية تلك الأموال، ولاسيما أنه خطط مسبقاً لكيفية إدارتها والدفاع عنها بموجب الأنظمة والاتفاقيات الدولية. وقال النائب السابق لمحافظ البنك المركزي، مظهر محمد صالح: إن "العراق أوفى بالتزاماته تجاه الدائنين الذين ظهروا بعد سنة ٢٠٠٣، سواء كانوا حكومات أم تجاراً أم رجال أعمال وفق اتفاقية نادي باريس القاضية بدفع ٢٠ بالمائة من المبالغ المستحقة على شكل دفعات مقابل تنازل تلك الجهات عن ٨٠ بالمائة، أو دفع ١٠ بالمائة نقداً مقابل التنازل عن ٩٠ بالمائة".

وعد صالح، أن "ما تبقى من دائنين لا يشكلون مصدر قلق للعراق لأن ديون البعض منهم غير حقيقية ويمكن إلغاؤها، والآخر ديونه قليلة جداً لا

تشـــكل حرجاً بالنسبة للحكومة العراقية"، مؤكداً أن "الأموال العراقية ستبقى في صندوق تنمية العراق فـــي أميركا وسيســـتمر العمل بها وفـــق الضوابط المتبعة حالياً".

وتابع الخبير المالي، أن "البنك المركزي العراقي خطا خطوة اســـتباقية في العام ٢٠٠٨، بتحويل جزء كبير من أمـــوال الاحتياطي العراقـــي الموجودة في البنوك الأميركيـــة ووزعها على عدد من البنـــوك المركزية الأوربية، فرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا وهولندا"، مبيناً أن تلـــك "البنوك المركزيـــة الأوربية لها قانون يشـــبه قوانين البنوك الأميركيـــة لحماية أموال البنوك المركزية التابعة للدول الأخرى لاعتبارات اقتصادية، منها اســـتقلالية البنك المركزي، وسعيه لتنمية اقتصاد بلده والحفاظ على استقرار السوق".

لكـــن اللجنة الماليـــة النيابية، اعترضـــت على قرار الحكومة العراقية والبنك المركزي، بشأن عدم تجديد طلـــب الحماية الأميركيـــة على الأمـــوال العراقية، محملة الجهتين مســـؤولية "أي ضياع لتلك الأموال". وقالت عضو اللجنة، نجيبة نجيب لوســـائل الإعلام: إن هنالـــك "احتمالاً بظهور دائنين جدد للعراق، على الرغم من تأكيدات الحكومـــة والبنك المركزي إنهاء الالتزامات المالية المترتبة على العراق"، متسائلة "ما الذي يضمن عدم ظهور دولة دائنة أو تجار يطالبون العراق بتســـديد المزيد من الديون، بوثائق مزورة أو حقيقيـــة". ورأت نجيب، أن "لدى الـــدول أو التجار أساليبهم وألاعيبهم الخاصة ليحتالوا بها على القانون والقضاء الأميركي ويجبروه على دفع مســـتحقاتهم"، مســـتدركة "لكن مع وجود حمايـــة صريحة من لدن الإدارة الأميركية وبتوقيع الرئيس الأميركي، فإن تلك المخاوف تتبدد ولا يمكن لأحد أن يتجرأ على الأمـــوال العراقية". وأكدت أن بين "العراق وأميركا اتفاقيات اســـتراتيجية طويلة الأمد، تفـــرض على واشـــنطن عدم ترك بغـــداد في نصف الطريق عرضه لدائنين لا تعرف نياتهم".

من جانب آخر، شـــكك خبراء اقتصاديـــون بإمكانية تعرض الأموال العراقية لأي مخاطر جراء إيداعاها فـــي البنوك المركزيـــة الأمريكيـــة والأوربية نظراً للســـمعة العريقة التي تتمتع بها هذه البنوك في حماية الأموال السيادية لمختلف بلدان العالم، مشددين على ما سيضفيه رفع الحماية من قوة اقتصادية ومالية للبلد.

وتودَع في (صندوق تنمية العـــراق) عائدات العراق من تصدير النفط، وتســـحب الأمم المتحدة منها نسبة خمســـة بالمائة كتعويضات للكويت، في حين تســـدد وزارة المالية ديون العراق قبل تسلّم الحكومة مسؤولية الإشراف على الصندوق.

وشـــكِّل صندوق تنمية العـــراق DFI بموجب قرار مجلس الأمن الدولي ١٤٨٣ لحماية الأموال العراقية من المطالبات الدوليـــة وقرصنتها بعد أحداث ســـنة ٢٠٠٣. وكان مجلس الأمن الدولي قد ألزم الحكومة العراقية في نهاية عام ٢٠١٠ بوضع خطة لتســـلمها مهام الإشـــراف على "صنـــدوق تنمية العراق"، من الأمم المتحدة نهاية عام ٢٠١٠، ليقوم العراق بعدها بوضعه فـــي الخزانة الفيدراليـــة الأمريكية لضمان الحصانة من قبل القانون الرئاسي الأمريكي الذي من شـــأنه حماية واردات العراق النفطية من الحجز من قبل الدائنيـــن. يُذكر أن مجلس الأمن الدولي صوت، في (الـ٢٧ من حزيران ٢٠١٣)، بالإجماع على قرار إخراج العراق من طائلة الفصل السابع.

لملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (00964) 7800168889

عنوان البريد الالكتروني

info@kerbalacss.uokerbala.edu.iq

موقع النشرة على الانترنيت

kerbalacss.uokerbala.edu.iq

ضمن الموقع الالكتروني لمركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء
التقارير والتحليلات المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

مطبعة جامعة كربلاء